

Focus

المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا: برنامج التمويل البالغ الصغر

مؤسسات الأعمال البالغة الصغر/ بنك التضامن (بولييفيا)
من بين أوائل آخرين. وقد بيتنا أن الفئات التي يستبعدها
القطاع المالي الرسمي تقليديا يمكن في الواقع أن تكون
شريحة من السوق لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة قابلة
للاستثمار من الوجهة التجارية. ويمثل التمويل البالغ
الصغر ابتعادا هاما عن الأساليب الأولى في تقديم خدمات
الائتمان للفقراء من خلال المؤسسات المالية (غالبا
مؤسسات عامة) بأسعار فائدة مدرومة ومعدلات استرداد
ضئيلة أو مدرومة. ومؤسسات التمويل البالغ الصغر
الناجحة (في معظمها) مؤسسات محلية تصل إلى الأسواق
التي تتسم بعدم كفاية الخدمات فيها، وهي مؤسسات
سليمة تجاريamente.

ما هي المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا؟

المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا هي
مجهود مشترك بين عدة جهات مانحة بهدف الزيادة
المتنامية للموارد الموظفة في التمويل البالغ الصغر بهدف
توسيع وعميق نجاح العمل الذي تقوم به المؤسسات
الرائدة في هذا المجال. ونشأت هذه المجموعة من قرار
مشترك اتخذته مجموعة من الجهات المانحة في المؤتمر
الدولي المعنى بإجراءات تخفيف أعداد الجياع في العالم
الذي عقد في عام ١٩٩٣. ويتمثل هدف هذه المجموعة في
زيادة الموارد التي تصل إلى أشد الفئات فقرا من بين
الفقراء النشطين اقتصاديا، عن طريق تزويد الحكومات
والجهات المانحة والعاملين في هذا الميدان بذرة التعلم
المنظم وعميق أفضل أساليب العمل بشأن كيفية الوصول
إلى الفقراء وتقديم خدمات مالية قابلة للاستثمار لهم،
وتوجيه الموارد المالية إليهم من خلال مؤسسات سليمة
للتمويل البالغ الصغر.

التمويل البالغ الصغر من أجل تحفيز حدة الفقر وتنمية القطاع الخاص

على مر العقد الماضي من السنوات، ثبتت فعالية تقديم
الخدمات المالية لأصحاب المشروعات المنخفضي الدخل
(التمويل البالغ الصغر) الذين يديرون مؤسسات أعمال
بالغة الصغر، في زيادة عملائهم، ودخلهم، ومستويات
معيشتهم. وفي البلدان النامية، يستخدم قطاع المؤسسات
البالغة الصغر ما يقدر بحوالي ٣٠٪ إلى ٨٠٪ في المائة من
السكان النشطين اقتصاديا. غالبا ما يستوعب هذا
القطاع فائض الأيدي العاملة أثناء فترات إعادة الهيكلة
الاقتصادية ويستجيب بسرعة للطلب الزائد في فترات
التوسيع الاقتصادي. ويعتبر عدم القدرة على الحصول على
الخدمات المالية، كالادخار والائتمان، من بين القيد
الرئيسي التي يواجهها منظمو المشروعات البالغة الصغر.
ويقدر أن ما يقل عن ١٠ مليون من بين ملايين
الأشخاص الذين يديرون مؤسسات أعمال صغيرة أو بالغة
الصغر لديهم القدرة على الحصول على الخدمات المالية.
فقدرة منظمي المشروعات الفقراء على الحصول على
القرض وإيداع المدخرات تساعده في تقوية وتدعم منشآت
الأعمال البالغة الصغر وتؤدي إلى زيادة مشاركة الفقراء
في النمو الاقتصادي. ويعزى ازدياد دخل الفقراء إلى
ازدياد الاستثمار في التعليم والتغذية ورفاهة الأسرة، مما
ينهي إلى تحسين نوعية الحياة.

وأول من عمل في مجال التمويل البالغ الصغر المنظمات
غير الحكومية المتخصصة وبنوك تجارية مثل بنك الشعب
الأندونيسي - وحدات (فروع) القرى (اندونيسيا)، وبنك
غرامين (بنغلاديش)، والبرنامج الكيني لمؤسسات الأعمال
في المناطق الريفية (كينيا) ومؤسسة تشجيع وتنمية



سلسلة Focus هي الأداة
الرئيسية لدى المجموعة
الاستشارية لمساعدة أشد
الفئات فقرا لتعزيز
المعلومات عن أفضل
أساليب العمل في تمويل
مؤسسات الأعمال البالغة
الصغر على الحكومات
والجهات المانحة
ومؤسسات القطاع
الخاص والمؤسسات
المالية.

يرجى الاتصال بسكرتارية
المجموعة لابداء التعليقات،
والاسهام بمقالات وتلقي
الذكرات الأخرى في هذه
السلسلة، وذلك على
العنوان التالي:

1818 H Street NW,
Washington, D.C. 20433
Tel.: 202-473-9594
Fax: 202-522-3744
e-mail:
CProject@World Bank.org

- وضع السياسات، والموافقة على خطة عمل السكرتارية، واستعراض أدائها سنويًا.

- وضع معايير واجراءات عمل وارشادات يتم من خلالها فحص وتقدير المقترنات التي تقدم بها مؤسسات التمويل البالغ الصغر.
- مساعدة السكرتارية في استخلاص وتعيم الدروس المستقادة بشأن قضايا العمليات والسياسات.
- تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال التمويل البالغ الصغر.

الجهات المانحة الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا، فبراير ١٩٩٦

جهات مانحة متعددة الأطراف	جهات مانحة ثنائية
البنك الأفريقي للتنمية	أستراليا
البنك الآسيوي للتنمية	بلجيكا
المفوضية الأوروبية	كندا
بنك التنمية للدول الأمريكية	الدانمارك
الصندوق العالمي للتنمية الزراعية	فنلندا
مكتب العمل الدولي	فرنسا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ألمانيا
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية	الكسكيون
البنك العالمي	هولندا
	السويد
	سويسرا
	المملكة المتحدة
	الولايات المتحدة

المجموعة الاستشارية بشأن السياسات

يتتألف الفريق الاستشاري بشأن السياسات من ١١ خبيراً يارزاً في مجال التمويل البالغ الصغر. وتختار المجموعة الاستشارية أعضاء هذا الفريق على أن يتم تجديد ثلث أعضائه في كل سنة لتسهيل توسيع نطاق التمثيل فيه مع المحافظة على الاستمرارية. وهو يقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- مساندة المجموعة الاستشارية والسكرتارية وتقديم المشورة لهما بشأن قضايا السياسات والعمليات والاتجاه العام للمجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا.
- ضمان توفر المعرفة بشأن أفضل أساليب العمل لكل من المجموعة الاستشارية والسكرتارية.

**تمثل أهداف المجموعة الاستشارية
لمساعدة أشد الفئات فقرا في:**

- تدعيم التنسيق فيما بين الجهات المانحة في مجال التمويل البالغ الصغر.
- زيادة تعلم وتعيم أفضل أساليب العمل لتقديم الخدمات المالية للقراء على أساس قابل للاستمرار.
- جعل التمويل البالغ الصغر جزءاً من عمل البنك الدولي العادي.
- تهيئة البيئة الملائمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر.
- مساندة مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تقدم (أو القادرة على تقديم) خدمات الائتمان و/أو الأدخار للقراء جداً على أساس قابل للاستمرار مالياً.
- مساعدة المؤسسات القائمة التي تقدم خدمات التمويل البالغ الصغر على مساعدة المؤسسات الأخرى في الشروع بتقديم مثل هذه الخدمات في المناطق التي ليست فيها خدمات كافية من هذا القبيل.

وتشكلت «المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا» رسمياً في ٢٧ يونيو ١٩٩٥، من تسع من الجهات المانحة، وتوسعت لتشمل ٢٢ جهة مانحة تعهدت بصورة مشتركة باتاحة حوالي ٢٠٠ مليون دولار لحافظة عمليات المجموعة. ويدار معظم الموارد التمويلية مباشرة من جانب الجهات المانحة المشاركة الأعضاء. وتعتبر المساهمة النقدية التي قدمها البنك الدولي البالغة ٢٠ مليون دولار عmad «الصندوق الأساسي» الذي مدته ثلاث سنوات وتدبره سكرتارية المجموعة لمساندة مؤسسات التمويل البالغ الصغر. (وسيستعمل مبلغ ٣ ملايين دولار لتغطية تكاليف عمليات سكرتارية المجموعة).

هيكل المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا

تتألف المجموعة من الهيئات الثلاث التالية:

- المجموعة الاستشارية
- الفريق الاستشاري بشأن السياسات
- سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد البلدان فقرا.

المجموعة الاستشارية

تتألف المجموعة الاستشارية من جهات مانحة أعضاء تقدم مساهمة مالية بحد أدنى يبلغ مليوني (٢ مليون) دولار نقداً أو في برامج ومن شركاء في التمويل يضيفون مواردهم المالية إلى الموارد التي قدمها البنك الدولي ويعهدون له إدارة هذه الأموال. وتنتخب المجموعة الاستشارية رئيساً لها لمدة سنة واحدة يجوز تمديدها. وانتخب اسماعيل سراج الدين، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية القابلة للاستمرار بينيا أول رئيس للمجموعة. وستقوم هذه المجموعة بما يلي:

تكليف العمليات، وتوسيع نطاق الوصول الى الفقراء جداً، والروابط مع النظام المالي الرسمي، والتنظيمات التحوطية والاشراف. ومن خلال رصد وتقييم الاستثمارات في حافظة عمليات المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً رصداً مشتركاً مع الجهات المانحة الأعضاء الأخرى، ستقوم السكرتارية باستخلاص الدروس المستفادة وتعيمها من خلال: مذكرات قصيرة بشأن مختلف قضايا السياسات والقضايا الفنية، والمواد السمعية والبصرية المعنية بأنشطة مؤسسات التمويل البالغ الصغر ومنظمي المشروعات البالغة الصغر، وقاعدة بيانات عن مؤسسات التمويل البالغ الصغر حسب البلدان، ونشرة اعلامية ربع سنوية، وبرامج تدريب صافية متکاملة.

جعل التمويل البالغ الصغر جزماً من عمل البنك الدولي العادي يمكن أن يلعب البنك الدولي دوراً مركزاً في العمل مع الحكومات لتهيئة بيئة الأعمال الملائمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، والربط فيما بين الإطار الاقتصادي الكلي العام والتمويل البالغ الصغر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم البنك المساعدة في تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، وفي تنفيذ إصلاحات القطاع المالي التي تؤدي إلى تحقيق قابلية استثمار مؤسسات التمويل البالغ الصغر مثل: الفاء سقوف أسعار الفائدة وخطط الائتمان المدعوم المزاحمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، وتقليل القيود القانونية على العمل المصرفي، ووضع لوائح تنظيمية تحوطية واشرافية بما يشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (ولا سيما العاملة في تعبئة المدخرات وفي تقديم الائتمان غير المضمون بضمانات عينة للأفراد من خلال مجموعات تضامن)، وتغيير قوانين حقوق الملكية/ الضمانات العينة. وستشجع سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً الرغبة في التعلم في أوساط موظفي البنك الدولي بشأن أساليب دمج قضايا التمويل البالغ الصغر في عمليات الاقراض وتطبيق الدروس المستفادة بشأن أفضل أساليب العمل.

تمويل مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة

حسبما ذكر أعلاه، تشكل المساهمة النقدية التي قدمها البنك الدولي صندوقاً أساسياً لتمويل مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة. وستكون مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية كالمنظمات غير الحكومية، والاتحادات الائتمانية التعاونية، والتعاونيات، والبنوك التي تستوفي المعايير الموضوعة مؤهلة للتمويل. وستتهدّف الموارد المالية لهذا الصندوق استقطاب الموارد الأخرى المتاحة من الجهات المانحة/ القطاع الخاص لزيادة قدرات ونطاق وصول مؤسسات التمويل البالغ الصغر.

ستقدم المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً منحاً للمؤسسات المؤهلة لأغراض متنوعة مثل: رسملة صناديق القروض المعدة لاعادة اقراض الموارد التمويلية، وتمويل خطط الفسمن التي تستقطب

أعضاء الفريق الاستشاري بشأن السياسات

الرئيس، محمود يونس، بنك غرامين
كاماردين عريف، بنك داغان ناسيونال اندونيسيا
نانسي باري، الجمعية العالمية للنساء العاملات في الحقل المصرفية
ایلبيهات، اتحاد النساء العاملات لحسابهن الخاص
ريني تشاو-بيروف، المركز الدولي للتنمية والبحوث
مارتين كونيل، كاليبر
كلاس كوبير، الوكالة الدولية للتنمية الاقتصادية
كيماشي موتوا، البرنامج الكيني لمؤسسات الأعمال في المناطق الريفية
ماريا نوفاك، جمعية حقوق المبادرة الاقتصادية
ماريا أويبي، العمل الدولي
لوانس يانويفيش، مؤسسة مساعدات المجتمع الدولي

سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً

يقع مكتب سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً، المسؤولة عن تنفيذ التفويض المنوح للمجموعة، بين المكاتب التابعة لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون تنمية القطاع الخاص. ويتولى آيرا ليبرمان، مدير إدارة تنمية القطاع الخاص، منصب المدير العام للسكرتارية، بينما تتولى موهيني مالهورتا، خبيرة متخصصة في التمويل البالغ الصغر، منصب مديرية العمليات. وتتألف السكرتارية من موظفين منتدين من عدة جهات مانحة، وهي تقوم بالوظائف التالية:

وضع معايير أنشطة التمويل البالغ الصغر

ستضع السكرتارية إجراءات موحدة تعتمدها الجهات المانحة بشأن تقييم برامج التمويل البالغ الصغر، المسبق واللاحق للتقييد، لزيادة اتساقها، وتبسيتها، وسهولتها بالنسبة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر. وسيتم وضع هذه الإجراءات بالتشاور مع خبراء، ومع عاملين في مجال التمويل البالغ الصغر. ومن شأن توحيد متطلبات المراجعة ورفع التقارير أن يعد مؤسسات التمويل البالغ الصغر للاستفادة من أسواق رأس المال المحلية عن طريق الارتباط مع القطاع المالي الرسمي.

استخلاص الدروس المستفادة بشأن أفضل أساليب العمل

تقوم السكرتارية بوظيفة غرفة مقاومة المعلومات الخاصة بأفضل أساليب العمل. وهي تقوم باستخلاص الدروس وتعيمها وإصالها إلى: (١) جماعة الجهات المانحة، لتحسين وزيادة التنسيق فيما بينها ووضع البرامج في هذا المجال، (٢) الحكومات، لاتاحة المعلومات عن دور السياسات العامة في التمويل البالغ الصغر من خلال تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، (٣) مؤسسات التمويل البالغ الصغر، لزيادة قاعدة معارفها العامة في هذا المجال. وستتسلّم المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً في برنامج التعلم في مجال التمويل البالغ الصغر المعنى بقضايا مثل: التكنولوجيات والأدوات الجديدة لتخفيض

يتوقع أن تتلقى المؤسسات التي تعامل مع الجمهور العام جزءاً كبيراً من موارد الصندوق التمويلي إما مباشرة أو من خلال موزعين لمجموعة متعددة من الأغراض - تستهدف جميعها زيادة نطاق وقدرة وصول المؤسسات وقابلية استمرارها. وسيستخدم جزء صغير من الموارد المالية لتمويل منظمات مؤسسات الأقراض بالجملة وممؤسسات شبكات لأغراض أنشطة تدعيم الشبكات مثل حلقات العمل بشأن أفضل أساليب العمل، وتحسين معايير عمل مؤسسات التمويل البالغ الصغر، وأنشطة التمويل البالغ الصغر الأخرى.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن مجموع حواضن عمليات مؤسسات التمويل البالغ الصغر في كافة مناطق العالم يبلغ حالياً ٢٥ بليون دولار. ونظراً لأن هذا المبلغ لا يمثل سوى جزء صغير من جمل الطلب في الأسواق، فإن امكانية النمو في التمويل البالغ الصغر امكانية هائلة. ويوسع المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً أن تلعب دوراً رئيسياً متطرداً في استقطاب الموارد القائمة حالياً، وتوجيه المزيد من موارد القطاع العام والقطاع الخاص لمساعدة في ملء الفجوة في التمويل البالغ الصغر.

أعدت هذه المذكرة هوينا مخبرهي، محللة برامج، في سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً. وهي تستند إلى «اطار سياسات للمجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً»، ٩ سبتمبر. ويمكن الحصول على نسخة من هذه الوثيقة الكاملة من سكرتارية المجموعة.

* لدى البرامج «المكتفية ذاتياً في عملياتها»، إيرادات تقديرية من زبائن يتلقون خدمات مالية، وهي إيرادات تكفي لتعطيلية التكاليف التقديرية غير المالية (أي ما عدا الفوائد المستحقة على الديون) الناجمة عن تقديم هذه الخدمات. ويبلغ البرنامج «الاكتفاء الذاتي التام» حين يصبح مربحاً بعد تسوية بياناته المالية بما يأخذ في الاعتبار البنود غير التقديرية التالية: (١) مخصصات نقطية خسائر القروض، (٢) والاحتلاك، و(٣) تسويات التضخم التقديري والدعم المالي، بما يعامل كافة مواردها التمويلية كما لو كانت لها نكلفة تجارية.

أعد هذه الترجمة قسم الترجمة العربية في البنك الدولي بمساعدة مالية من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الموارد التمويلية من القطاع المالي الرسمي، وتمويل المساعدات الفنية التي تقدمها مؤسسات التمويل البالغ الصغر للفقراء المدقعن حين يكون هذا التدريب جزءاً أساسياً من برنامج التمويل، وتمويل أنشطة التنمية المؤسسية التي تستهدف مساعدة مؤسسات التمويل البالغ الصغر في زيادة نطاق عملياتها بنجاح، ولن «تزاحم» موارد الصندوق الموارد الممكن تدفقها من القطاع الخاص، بل أن أنشطة التمويل ستعد بما يتلام مع احتياجات مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة لتسهيل بلوغ هذه المؤسسات مستوى يمكنها عنده الحصول على الموارد التمويلية من أسواق رأس المال المحلية من خلال القروض أو الاكتتابات باسمهم ملكية هذه المؤسسات.

ويتعين على المؤسسات المؤهلة بيان أنها تصل إلى عدد كبير من الفقراء وأن النساء يشكلن ما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) من قاعدة المعاملين معها، وأنها تعمل على أساس قابل للاستمرار مالياً أو أنها تتحرك في هذا الاتجاه، وأنها في مركز سليم يمكنها من استخدام موارد تمويلية إضافية بفعالية. وينبغي عليها بصورة خاصة:

- أن تكون قد بلغت حجماً كبيراً مع كون نسبة كبيرة من زبائنها من بين الفقراء، شاملة بصفة خاصة المدقعن والنساء من بين الفقراء.
- أن تكون قد حققت الاكتفاء الذاتي في عملياتها، وهي تتحرك باتجاه الاكتفاء الذاتي المالي التام.*
- أن تكون قادرة على تعبئة الموارد التجارية المحلية بمبالغ تزيد كثيراً على موارد البرنامج التمويلي المتاحة من موارد بشروط ميسرة/جهات مانحة.
- أن تثبت بوضوح القدرة على استيعاب موارد تمويلية إضافية واستخدامها استخداماً حسناً.
- أنها أنشأت آليات لضمان القدرة على الاستجابة لاحتياجات المعاملين معها.

وبالتناول مع الفريق الاستشاري بشأن السياسات، أنجزت السكرتارية في الآونة الأخيرة وضع معايير الأهلية والإرشادات بشأن عمليات الصندوق الأساسي. ويمكن الحصول على نسخة من الإعلان التمويلي الذي أصدرته المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقراً وعلى نماذج (استثمارات) طلبات التمويل المقترحة من سكرتارية المجموعة. وستقوم السكرتارية بفحص وتقدير المقترفات التمويلية استناداً إلى معايير الأهلية وأعتبرات أخرى كالتنوع الجغرافي وتنوع الطرق والأساليب والأثر الاقتصادي. كما سترصد وتشرف على أداء مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تتلقى الموارد التمويلية.